

إشكالية بعض المصطلحات في خطابنا السياسي

بقلم: زردشت محمد*

ثمة ضرورة منهجية/معرفية لإعادة النظر بكثير من المفاهيم والمصطلحات التي كانت أدوات مفتاحية في التحليل السياسي، وإعادة النظر هذه هي شكل من أشكال إعادة تأهيل لهذه المفاهيم والمصطلحات بما يتفق وينسجم مع التقدم المعرفي ومع التغيرات الواقعية والسياسية، وكذلك لإزالة اللبس والغموض الذي يكتنف خطابنا السياسي جراء الاستخدام غير الدال على المعنى المقصود منه سياسياً أو وثائقياً أو قانونياً لتلك المصطلحات.

وإذا كان الهدف من تسليط الضوء على هذه المصطلحات هو تقويم وتقييم خطابنا، هو في الوقت نفسه لفتح المجال للحوار حول بعض المفاهيم والأطروحات السياسية في خطابنا السوري عموماً، ومن هذه المفاهيم - الدولة المعاصرة - دون البحث والغوص في نظرية نشوء الدولة سواء نظرية الطوطمية العشييرة أو الديانة حول مفهوم الدولة أو مراحل تطورها من الدولة الخارجة إلى الدولة المتداخلة إلى دولة الرفاهية... الدولة المعاصرة وفقاً للقانون الدولي يتكون من ثلاثة أركان أساسية (الشعب - الإقليم - السلطة السياسية)، دون هذه الأركان الثلاثة لا يمكن أن توجد دولة بالمعنى الحقيقي معترف بها من قبل المجتمع الدولي.

- الشعب هنا هو تعبير سياسي وقانوني أكثر من أن يكون تعبير ثقافي، بمعنى أن الشعب هو مجموع مكونات المجتمع الذي يعيش في إطار ذلك الإقليم بغض النظر عن انتماءاتهم القومية أو الدينية. أما المجتمع فهو تعبير ثقافي دال على مجموعة خصائص معينة متميزة وتممايزة في إطاره، فالمجتمع السوري مجتمع متعدد قومياً ودينياً، أما الشعب فهو واحد لا يجوز أن يوجد شعبين في إطار دولة واحدة من الناحية القانونية.

- الإقليم: فهو تلك الحدود القائمة بالفعل والمعترف بها من قبل الأمم المتحدة.

- والسلطة السياسية هي شكل الدولة وممثلتها في المجتمع الدولي.

وإذا كنا نتفق جميعاً بأن الدولة الحديثة هي الدولة المعبرة عن الكل الاجتماعي، لذلك يجب أن تكون عامة لعمومية المجتمع ومعبرة عنه .

فالمجتمع السوري بمختلف انتماءاته القومية والمنتشك جغرافياً ضمن إطار الدولة السورية بحدودها السياسية القائمة لم تكن تعرف من قبل إلا عبارة عن مجموعة من الولايات التابعة للتبعية العثمانية، كولاية حلب وولاية ديار بكر... الخ.

فسوريا دولة متعددة قومياً ودينياً وهذا ما يحيلنا إلى مصطلح آخر يشوبه الغموض والخطأ وهو مصطلح

الأكثرية والأقلية القومية. بغض النظر عن مدى حجم وتعداد كل قومية أو ديانة، فالعدد لا يعطي القومية أو الديانة الأكثر عدداً امتيازاً على القومية أو الديانة الأقل عدداً وفقاً لمبدأ المساواة وعدم التمييز، وهذا ما أكدته وضمنته العهود والمواثيق الدولية، لذلك لا يجوز أن توسم سورية بأكثريتها القومية أو الدينية، أما على الصعيد السياسي فالأكثرية جائزة، لذلك فإن مصطلح الدولة العربية السورية أو الدولة الإسلامية أو دولة مسيحية غير جائزة لعدم وجود نقاء مجتمعي في أي دولة وإلا اتسمت بالعنصرية والاستبداد.

ومن هنا فإن التعدد القومي والديني والثقافي في الدولة الحديثة يشكل أجزاء من المجتمع ومن حق هذه الأجزاء وفقاً لمبدأ المساواة في الحقوق والواجبات أن يكون لها تعبيراتها السياسية والاجتماعية والثقافية التي تمثلها وتعبّر عن طموحاتها، وإذا كان صحيحاً إن الجزء لا يحدد الكل الاجتماعي فالأصح أيضاً بأن الكل الاجتماعي لا يتحدد إلا بجميع أجزائه دون استفراد أو إقصاء أو تهميش تحت ستار الأكثرية أو الأقلية .

فالدولة وفقاً للمفهوم المعاصر هي كالقانون مجردة وعامة لعمومية المجتمع وليست لغالبيتها أو لمجموعة بعينها وذلك على خلاف السلطة وإلا تحولت الدولة لدولة حصرية تسلطية عنصرية تقوم على إلغاء مبدأ المواطنة على مستوى الفرد ومبدأ المشاركة والمساواة على المستوى القومي، وهذا ما يحيلنا إلى مفهوم أو مصطلح آخر شائع في خطابنا السياسي ولكن يؤول حسب المصالح والاتجاهات الأيديولوجية، وهو مفهوم المواطنة والوطن بخلاف الجنسية .

المواطنة: تعبير سياسي وقانوني دال على ذلك الفرد المتمتع بحقوقه السياسية والثقافية والاجتماعية والاقتصادية، فإذا كان الفرد محروم من تلك الحقوق لا يمكن أن يوسم بالمواطنة الحقة.

أما الوطن فلم يعد مجرد خطوط طول أو عرض أو تضاريس فهي تتأسس على المواطنين، ذلك الفرد الحر المتمتع بتلك الحقوق أنفة الذكر، وهذا ما يضع الحد الفاصل بين مفهوم آخر هو الوطنية والقومية .

الوطنية: مصطلح سياسي وقانوني وليست مصطلح ثقافي كالقومية، فالقومية تعبير ثقافي دال على مجموعة خصائص ثقافية ولغوية وحضارية يتميز بها مجموعة عن مجموعة أخرى كالعربي، الكردي، الكلدوآشوري... الخ ، فهي تعيينات للذات لا تتعين ولا تتحدد إلا بالآخر المختلف. فالعربي السوري كما يطلق في غالبية الأدبيات السياسية هو اعتراف ولو ضمني من قبل الأحزاب بالآخر غير العربي السوري كالكورد و....

فالهوية الوطنية السورية يفترض أن لا تنفي الانتماءات القومية أو الدينية أو اللغوية بل تمنحها الحرية وتوفر لها شروط النمو والازدهار، فكما تعزز التواصل والاندماج بين فئات المجتمع تغدو الانتماءات ما قبل الوطنية محتواة في الانتماء الوطني ومحددة به. فالهوية الوطنية: هوية

ولعل المهم في تلك الخطوة أنها كانت ثورة على العقلية الكلاسيكية التي سادت في الحركة الكردية، وقد ابتدع أساليب جديدة في النضال (ملصق - منشور - اعتصامات... الخ) حيث كان الحزب السباق إلى كسر حاجز الخوف والأمن المستبد الذي يضيق على رقاب الشعب السوري عامة والشعب الكردي بوجه خاص.

إن حزباً كهذا، وبهذه الطاقات الفكرية والسياسية والنضالية، كان المفروض أن يغدو الحزب الجماهيري ويحتكر دفة النضال الكردي العام نظراً لما يختزن من طاقات اختبرت النضال عبر مسيرته، لكن ما حصل أن القوى المستبدة تفعل فعلها أيضاً، فتم الحد من تنامي تلك الخطوة إلى الأمام وأثمرت جهودها في وضع حد للوثيرة المتصاعدة للحزب، ولا مجال لذكر الدوافع والغايات وما آلت إليه الحال بعد ذلك .

لكن ما يهمنا الآن هو الإرث النضالي والخط السياسي الذي ينتهجه الحزب في هذه المرحلة الحساسة من تاريخ شعبنا، فالقيادة السياسية للجماهير تفترض إجابة متابعه أمورها ومزاجها والاندماج بها دون السير خلفها، أيضاً تتطلب من القيادة المقدر على إيصال الجماهير إلى موقف سياسي جديد وهذا يحتاج إلى تعيين صحيح لأشكال النضال وأوجه النشاط والإلمام بها، ويجب أن يكون الحزب مستعداً لممارستها واستبدال شكل نضالي ما بآخر وبالسرعة المطلوبة .

إننا نجد أن الحزب لا يزال مستمراً في الخط السياسي العام الذي انتهجه ويتجلى في تغليب المصلحة العليا على الأنايئة الحزبية وهذا ما يشهد عليه الكثير ممن يمتلكون الحد الأدنى من درجات الإنصاف، لكن هل من المعقول أن ننسى أو نتناسى الجانب الحزبي ولانولي الاهتمام الكافي لشخصيتنا الحزبية من أجل تفعيلها بل وفرضها كبوصلة للتوجه العام وتقديمها كنموذج سياسي ونضالي يقوم بدور فعال وجاد في مجمل قضايا الشعب الكردي والوطن السوري بشكل عام؟؟...، فعلى العكس من ذلك تم إهمال شخصيتنا الحزبية التي افتقدناها - إن صح التعبير - وأصبحت ضحية التوافقات والأطر وهذا ما أثر سلباً وبشكل واضح على دور الحزب بين الجماهير الذي تغتتمه فصائل أخرى في محاولة للقفز على الواقع والقيام ببروبغاندا لا تمت للحقيقة بصلة، أما حزبنا فيتم التعقيم على دوره، حتى نحن لا نقوم بإبراز هذا الدور الذي يبقى غامضاً، فالكثير من الرفاق وحتى اللجان المنطقية - إن لم نقل على مستوى بعض القيادة - لا يكونون على دراية بما يحصل في أروقة اجتماعات الحركة الكردية وما هو دور الحزب ومدى فعاليته، فكيف تم اتخاذ الموقف وما هي آلية الاتفاق يبقى مجهولاً عند الرفاق مما يحد من مقدرتهم على مواجهة الجماهير كونهم يجهلون الحثيات والموقف الدقيق والصحيح من الحدث المعني، بينما نرى أعضاء بعض الأحزاب الأخرى يمتلكون على الأقل الحد الأدنى من المعلومات المتعلقة بالحدث إن لم نقل بالتفاصيل. برأيي إن الحل الأمثل لهذه الإشكالية يكون من

مركبة بخلاف الهويات النقية المتماهية مع ذاتها والمغلقة على يقينياتها.

ومن هنا فإن للكورد في سوريا كما لغيرهم من القوميات الأخرى تطلعات قومية شرعية- وليست مشروعة كما يستخدم في خطابنا السياسي فالمصطلحان غير مترادفان إلا في ظل الأنظمة الديمقراطية، وما أصابهم في التاريخ الحديث ولاسيما بعد تفكك الإمبراطورية العثمانية وإحاقهم بالدول التي رسمت حدودها القوى المنتصرة في الحرب العالمية الأولى ودون الأخذ بآراء تلك القوميات.

إن حل مسألة القوميات والتعدد القومي في الدول ومنها سورية، مرتبطة بالمجتمع وبقواه السياسية وإعادة الاعتبار لمفهوم الدولة بمعناه المعاصر وتجسيد ذلك دستورياً إحقاقاً لمبدأ المساواة في الحقوق والواجبات سواء على مستوى الفرد أو على المستوى القومي، فالتجربة أثبتت بان التعصب والعنصرية القومية أو الدينية وما نجم عنهما من تداعيات أبرزها الاستبداد السياسي المقرون بالاستبداد الديني، هي التي أنتجت في المحصلة تماهي الدولة مع السلطة مفهوماً وواقعياً، وهي التي أنتجت بدورها التحايز الاجتماعي على صعيد المجتمع، والشمولية والاستبداد على صعيد الدولة، وهذا ما خفضت الدولة من مستوى الشيء العام المشترك دولة المجتمع إلى دولة حصرية تسلطية ممهدة بذلك لولادة مجتمع السلطة.

• عضو اللجنة السياسية لحزب الوحدة الديمقراطي الكردي في سوريا (يكي تي).

دور الحزب في الحركة الكردية

بقلم: نوشين بيجرماني

مما لا شك فيه أن القيام بأي خطوة سياسية تفترض بالتأكيد هدفاً وغاية تسعى تلك الشرائح والفعاليات إلى تحقيقها لتصبح الترجمة العملية لأدائها النضالي والسياسي في تلك الساحة النضالية .

وكما هو معروف فإن حزبنا حزب الوحدة الديمقراطي الكردي في سوريا، عندما أنجز وحدته التنظيمية، كانت رداً على حالة التشرذم والتشتت التي ولدت اليأس لدى الجماهير، حتى باتت الجماهير الكردية بمختلف شرائحها لم تعد تثق بأداء الحركة الكردية في سورية الذي أصيب بالجمود وبالكلاسيكية، لكن عندما أبصر هذا الحزب النور، وقد سبق ذلك القيام بخطوات وأداء مختلف عما هو معهود من الحركة الكردية، استبشرت هذه الجماهير خيراً، وازداد الالتفاف حول هذا الحزب المتولد من مجموعة أحزاب كردية، ثم تابع الحزب أداءه السياسي والنضالي المتميز بين الجماهير وانتشر عمودياً وأفقياً وبشكل متسارع وعلى كافة الصعد .

مهما في البرامج السياسية للقوى والتيارات، القومية منها وغير القومية. فبتنا نقرأ، بين الفينة والأخرى، مواقف وآراء لأفراد وتنظيمات، قريبة من السلطة أو في مواقع نقبضة، تعكس هذا القلق والتوجس والتذمر من تزايد الحديث المتنامي حول الشؤون الكردية، الحقوقية والسياسية، من قبل غير الأكراد، لا سيما حين يتعدى الكلام سقفاً ضيقاً من مواطنة مسبجة بشروط وخطوط ودوائر حمر... هي أقرب لصهر قسري، أثبت فشله في منطقتنا وواقع التعددية القومية فيها.

لا مندوحة إذا من ابتكار مفهوم مختلف للمواطنة أكثر شموليةً واتساعاً ومقدرة على احتواء بناءً ومُثمر للهويّات الفاعلة تاريخياً، وفي المقدمة منها الهويّات القومية لشعوب المنطقة، وإعمال النظر والعقل التاريخي الفاحص لابتداع نماذج متجددة للمواطنة في بلدان متعددة القوميات والأديان، بناءً على خبرة البشرية جمعاء. فنحن نتحدث عن مشكلات لها طابع تاريخي وممتدة في الزمان والمكان، وتمس شعوباً وبلداناً عديدة في المنطقة ودولاً كبرى واتفاقيات دولية...

يستدعي الأمر، أولاً، الكفّ عن النظر إلى المسألة الكردية وكأنها انبعاث لتشكيلات طائفية، كانت في طريقها للانفراض والزوال والاندماج (التعبير الملقب للصهر القومي والإثني، في هذا السياق) لولا التلاعب الإمبريالي والاختراق الاستعماري للوطن العربي!

سيكون من العسير القبول بما يعكس صفوة الخطابة القومية العربية. فدمشق هي قلب العروبة النابض وعاصمة الأمويين وسورية هي مهد العروبة، كما تُجمع الأدبيات السياسية والفكرية العربية جميعاً، لا خطاب السلطة وإعلامها فحسب، المزاورد على الجميع بالشعارات القومية ومزجها بشعارات إسلامية حين اللزوم، أو مناهضة الامبريالية تارة، أو جميعها، حسب الظروف ومقتضياتها.

بيد أن حديث الخصوصية الكردية في سورية ليس اختراعاً مستجداً، كما يدّعي كثيرون، وإنما كانت حاضراً منذ بدايات نشوء الدولة السورية تحديداً، أي حتى قبل نشوء التعبير السياسي المنظم في خمسينات القرن المنصرم، وهو بدوره يسبق ١٩٩١ بكثير (التاريخ الذي اعتبره أحد كبار المفكرين العرب السوريين بداية ما أسماه «اكتشاف» الأكراد لكرديتهم، في العراق؟! أو الاحتلال الأميركي للعراق!)، أو الرؤية التبسيطية الذاهبة إلى اعتبار نزح الجنسية في عام ١٩٦٢ بداية تاريخ المشكلة الكردية بحيث يتكفل إعادة الجنسية إلى المجردين منها إغلاق الملف الكردي نهائياً؟ أو على نحو أكثر تبسيطاً: هي ردة فعل، مبالغ فيها، استدعتها سياسات سلطوية خاطئة تجاه الجميع، أكثريات وأقليات.

إنه لمن الضروري، بدايةً، الإشارة إلى عوامل موضوعية فاعلة، خارجة عن إرادة الفاعلين السياسيين والاجتماعيين، كرداً أو غيرهم، للغيب اللافت للشأن الكردي في الحياة السياسية العامة طيلة عقود، وما بدا لكثيرين الآن وكأن جهات مغرصة متربصة بسورية

خلال:

١- توفير الديناميكية ومرونة الحركة والاتصال بين القيادة والقواعد، لتغطية الحدث وبالتفاصيل وشرح كل الأبعاد والاحتمالات.

٢- إيلاخ الرفاق عبر نشرة دورية داخلية تصدر عن القيادة، تتضمن مجمل النشاطات والمواقف التي اتخذتها أطراف الحركة الكردية والحزب حيال المسائل العالقة وبالتفصيل والتوثيق، حتى يكون الرفاق مسلحين بالمعلومة الصحيحة دون لبس أو اجتهاد من هذا الرفيق أو ذلك. وأخيراً أقترح مايلي لعلها تكون مفيدة في اتخاذ القرار المناسب:

١- العمل على توسيع الاتصال مع وسائل الإعلام المختلفة ومنها بشكل خاص القنوات التلفزيونية الفضائية.

٢- تأهيل ورفع مستوى الكادر السياسي في الحزب وعقد لقاءات خاصة على كافة مستويات لجانته وهيئاته حول مواضيع محددة في مجالات عديدة.

٣- العمل على متابعة عقد الاجتماعات الموسعة للفروع والمنطقيات.

٤- العمل على تأمين الاتصال بالرفاق والمؤازرين المنقلين من منطقة لأخرى بأقل مدة ممكنة، الذي من المفترض في ظل وسائل الاتصال السريعة أن يتم بشكل أسرع مما كان في السابق، لكن على العكس من ذلك غياب الاتصال يدوم أكثر - هذا إن حصل الاتصال أصلاً.

٥- العمل على نشر سياسة الحزب بين الشرائح الشابة التي هي المستقبل الواعد لشعبنا، والتواصل المباشر معها لمعرفة همومها وهواجسها ومساعدتها على تذليل الصعوبات والعقبات التي تعترض طريقها.

مسألة كردية في قلب العروبة

بقلم: بدرخان علي

يبدو السجال حول الشأن الكردي في سورية، وكأنه فتح للثور. فالموضوع الكردي لم يأخذ مكانة مهمة في المداورات وحلقات النقاش الوطنية، نظراً لعدم وجود تاريخ ملحوظ للقضية الكردية على صعيد اللوحة السياسية العامة في البلاد، كما هو في العراق مثلاً، حيث المسألة الكردية ذات تاريخ حافل بالحروب والصراعات مع بغداد وفي صلب القضايا السياسية. بل هي مشكلة حقيقية في تكوين وبنية الدولة والمجتمع العراقيين منذ بدايات تأسيس الدول العراقية، وهي حقيقة موضوعية غير قابلة للتجاهل والإنكار، بالنسبة للعراقيين على الأقل، إن لم يكن للعرب عامة، سوى من يصر منهم على اشتقاق الواقع من الإيديولوجيا، وهم ليسوا قلة.

في سورية، كما أشرنا، الشأن الكردي لم يأخذ حيزاً

بوسائل بدائية، لا سيما قبل مَرَكزَة السلطة في دمشق ودخول المكننة الزراعية ووسائل الري الحديثة في ما بعد، وقيام دولة الوحدة السورية- المصرية، وكذلك هشاشة البناء الدولي السوري نفسه، ما جعل تلك المناطق خارج دورة الحياة السورية تماماً، والتي كانت حكرًا على أعيان المدن الرئيسية، دمشق وحلب، وبورجوازيتها التجارية. في الوقت نفسه كانت العلاقات المدنية ضعيفة للغاية في المناطق الكردية ذات الطابع القبلي والريفي، وقد غابت عنها المدن. فأكبر مدينة ذات غالبية كردية هي القامشلي لا يزيد عمرها عن ثمانية عقود (ومثلها عفرين)، وهي أقرب إلى قرية كبيرة منها إلى مدينة بالمعنى العمراني وطابع علاقاتها الاجتماعية والاقتصادية.

إن بواكير العلاقة الكردية - السورية (إن جاز التعبير) تعود، حسب مطالعتنا، إلى تلك العريضة التي قدمها خمسة نواب أكراد في البرلمان السوري (المجلس التأسيسي السوري) في حزيران (يونيو) ١٩٢٨. كذلك كانت مطالبة زعماء أكراد ومسيحيين محليين، عام ١٩٣٢، المؤسسات الفرنسية بتأسيس إدارة منفصلة للجزيرة ثم انعقاد مؤتمر الجزيرة العام في أيلول (سبتمبر) ١٩٣٨ برئاسة حاجو الذي ناشد فرنسا إعطاءه حكماً ذاتياً تاماً. يقول بيار رونو (أحد المستشرقين المتخصصين في المسألة الكردية إبان الانتداب الفرنسي) بأن الأكراد البارزين «الأدباء وزعماء القبائل» طالبوا بالسماح لهم بإقامة نظام خاص بمواطنيهم ضمن المحيط السوري، وكانت أكمل عرائضهم تلك التي قدمت، كما أشير قبلاً، في ٢٣ حزيران ١٩٢٨ في دمشق، بمناسبة اجتماع «الجمعية التأسيسية السورية». هذه الوثيقة كانت تلتزم للأكراد «وسائل التحرر ضمن إطار ثقافتهم الوطنية لكي يصبحوا أعضاء نافعين ضمن مجموعة الشعوب السورية». وكانت العريضة تتضمن الطلبات التالية:

- ١- استعمال اللغة الكردية في المناطق الكردية شأنها شأن بقية اللغات الرسمية.
 - ٢- تعليم اللغة الكردية في المدارس في تلك المناطق.
 - ٣- تبديل موظفي هذه المناطق بموظفين أكراد.
- كما كانت نفس الوثيقة تأمل في إنشاء جيش («فيلق») كردي ضمن إطار فرنسي لحماية الحدود. وطالبت أخيراً بتسهيلات للوضع الزراعي للمهاجرين الأكراد في الجزيرة العليا.

وإذا كانت مطالب الأكراد اشتملت في عام ١٩٢٨، على شكل متقدم من إدارة ذاتية للمناطق الكردية واعتماد اللغة الكردية فيها، فما الغرابة في أن يطالبوا في ٢٠٠٧ بالاعتراف بالخصوصية القومية في إطار وحدة البلاد وإقرار دستوري بوجودهم كقومية غير عربية في النسيج الوطني السوري، في ظل دولة ديموقراطية حديثة وضمن تمثيلهم سياسياً، ورفع المظالم والسياسات التمييزية التي مورست لعقود بحقهم لمجرد كونهم كرداً؟... أين تكمن المفاجأة؟ وأين هي المؤامرة؟

*كاتب كردي من سورية- صحيفة الحياة - ٢٠٠٧/٠٩/٣

والعرب تسعى إلى «فبركة مشكلة كردية (أو مسألة كردية) في سورية». وأول تلك العوامل، برأينا، وهو ما حدّ من اتخاذ المسألة الكردية أبعاداً مؤثرة على سياسات المركز، كالتي في العراق وإيران وتركيا مثلاً، فضلاً عما ذكرناه من دور مبكر وأساسي لبلاد الشام في الدعوة القومية العربية، وعدم وجود إقليم كردي ذي حدود واضحة، إنما ثلاث مناطق ذات غالبية كردية نسبية في الجزيرة وعين العرب مثلاً، أو غالبية مطلقة في عفرين- (جبال الأكراد) شمال حلب، وهي مناطق ضمت إلى سورية الحديثة الناشئة بحدودها الراهنة بعد اتفاقيات بين الدول الكبرى لم يُستشر فيها أحد من أبناء المنطقة...

إن المناطق الكردية الثلاث- وهو تعبير مرفوض من قبل الكثيرين اليوم في سورية- لم تكن في حسابات القوميين العرب في بدايات القرن المنصرم، وتشير درية عوني - الكاتبة الكردية المصرية - إلى ذلك في كتابها «عرب وأكراد، خصام أم وئام؟»، فترى أن منطقة الجزيرة الكردية لم تكن بحد ذاتها في يوم من الأيام من بين مطالب القوميين العرب، لا في مراسلات حسين - كماهون، ولا خلال العهد الفيصلي في سورية، ولا حتى من قبل القوميين العرب تحت الإنتداب الفرنسي. وقد ضمت منطقة الجزيرة إلى سورية عام ١٩٢١. وبالنسبة للحدود التركية السورية فقد حددتها المعاهدة الفرنسية التركية التي أبرمت في لندن في ٩ آذار (مارس) ١٩٢١ التي عدلت مرتين: الأولى بمعاهدة أنقرة في تشرين الأول (أكتوبر) في السنة نفسها، ثم في معاهدة جوفال عام ١٩٢٦ حيث أعطيت لتركيا مناطق ذات أغلبية سكانية عربية، فيما أعطيت لسورية ثلاث مناطق كردية مسكونة بأغلبية كردية. وتقل درية عوني عن الكاتب الدانماركي كارستن نيبوهر من خلال خريطة نشرها عن رحلة قام بها في هذه المنطقة عام ١٧٦٤ مؤكداً على وجود عشائر كردية في ذلك الوقت في أماكن تواجههم الحالية بالجزيرة، معروفة بنفس الاسم حتى هذا اليوم. وتقل عوني نفسها عن الرحالة الفرنسي فولني الذي تكلم مطولاً عن الأكراد وعن جبل الأكراد في كتابه الذي أصدره عام ١٨٧٠، لتستنتج بأنهم يعيشون في مناطقهم الحالية منذ قرون ولم يأتوا إليها كلاجئين بعد رسم الحدود السورية مع تركيا كما تدعي الحكومات السورية.

ويشير مؤلفون كثيرون إلى أن معاهدة سيفر التي أبرمت في ١٠ آب (أغسطس) ١٩٢٠ وعبر ثلاث مواد (٦٢-٦٣-٦٤) تتعلق بكرديستان تضمنت تلك المناطق الكردية (في سورية لاحقاً) مع كردستان العثمانية. ومن المعلوم أن اتفاقية سيفر بقيت حياً على ورق إلى أن ألغيت بشكل نهائي بموجب اتفاقية لوزان في ١٩٢٣. غير أن المناطق تلك بعيدة عن المركز، هامشية، غير ذات فاعلية ضاغطة على الحكومات المتعاقبة، فضلاً عن هشاشة ارتباطها بالمراكز الاقتصادية السورية والسياسية والاجتماعية تالياً، واعتماد السكان فيها على نمط عيش بدائي بسيط يتلخص في زراعة القمح وتربية المواشي